



الهيئة العليا لتتصال السمعي البصري
ⵛⵓⵎ ⵉⵏⵏⵉⵙ ⵉⵏⵏⵉⵙ ⵉⵏⵏⵉⵙ
Haute Autorité de la Communication Audiovisuelle

Haute Autorité de la Communication Audiovisuelle ⵛⵓⵎ ⵉⵏⵏⵉⵙ (<https://www.haca.ma>)

53-15 ⵛⵓⵎ "ⵛ.ⵛ.ⵛ.ⵛ.ⵛ" ⵛⵓⵎ < ⵛⵓⵎⵛⵓⵎⵛⵓⵎ

[A \[1\]](#) [+A \[1\]](#)

53-15 ⵛⵓⵎ "ⵛ.ⵛ.ⵛ.ⵛ.ⵛ" ⵛⵓⵎ

10 2015 ⵛⵓⵎⵛⵓⵎ

قرار "م.أ.ت.س.ب." رقم 53-15

المؤرخ في 26 ذو القعدة 1436 (10 شتنبر 2015)

المتعلق بتغطية المساطر القضائية

من طرف شركة " Audiovisuelle internationale "

المجلس الأعلى للإتصال السمعي البصري،

بناء على الدستور، ولاسيما الفصلين 23 و119 منه ؛

بناء على الظهير الشريف رقم 1.02.212 الصادر في 22 من جمادى الآخرة 1423 الموافق لـ31) أغسطس 2002) القاضي بإحداث الهيئة العليا للاتصال السمعي البصري كما تم تغييره وتتميمه، خصوصا المادتين 3 (المقاطع 8 و11 و16) و16 منه ؛

وبناء على القانون رقم 77.03 المتعلق بالإتصال السمعي البصري، الصادر الأمر بتنفيذه بالظهير الشريف رقم 1.04.257 بتاريخ 25 من ذي القعدة 1425 (7 يناير 2005) ؛

وبناء على دفتر تحملات شركة " Audiovisuelle Internationale " خصوصا
المادتين 2.8 و2.34 منه ؛

وبناء على توصية المجلس الأعلى للاتصال السمعي البصري المؤرخة في 20
من جمادى الثانية 1426 (27 يوليو 2005) المتعلقة بتغطية المساطر القضائية
من طرف وسائل الإعلام السمعية البصرية ؛

وبعد الإطلاع على التقرير الذي أعدته المديرية العامة للإتصال السمعي
البصري بخصوص النشرة الإخبارية ليوم 16 مارس 2015 التي بثتها الخدمة
الإذاعية "ميد راديو" ؛

وبعد المداولة :

وحيث إنه، وفي إطار التتبع المنتظم للبرامج التي تبثها الخدمات الإذاعية
والتلفزية، سجلت الهيئة العليا للإتصال السمعي البصري ملاحظات بخصوص
النشرة الإخبارية ليوم 16 مارس 2015 التي بثتها الخدمة الإذاعية "ميد راديو"
والتي قدّمت خبرا حول بلاغ لولاية أمن الدار البيضاء والذي جاء، حسبما يبدو
من خلال البلاغ نفسه، ليفند ما وصفه بالإدعآت المجانبة للحقيقة والواقع
والتي تم ترويجها بمناسبة توقيف أحد المتهمين بالخيانة الزوجية من خلال
استعمال العبارات التالية : ".....
....." ؛

وحيث تنص المادة 2.8 من دفتر التحملات على أنه : "
....."

المجلس الأعلى للإتصال السمعي البصري المتعلقة بتغطية المساطر القضائية تنص على أنه : "إن مسؤولية التغطية الإعلامية للمحاكمة تكون على عاتق الصحافة والاعتماد على وسائله الإعلامية، وبما لا يخل بتكتم المحاكمات".

: المجلس الأعلى للإتصال السمعي البصري :

• المجلس الأعلى للإتصال السمعي البصري يؤكد على ضرورة احترام مهنة القضاء والاعتماد على وسائله الإعلامية، وبما لا يخل بتكتم المحاكمات، ولا يجوز للصحافة أن تنقل ما يفتقر إلى الصلة الموضوعية للمحاكمة، ولا أن تتدخل في سيرها، ولا أن تتطاول على القضاة.

• "... " :

وحيث إن توصية المجلس الأعلى للإتصال السمعي البصري المتعلقة بتغطية المساطر القضائية تنص على أنه : "إن مسؤولية التغطية الإعلامية للمحاكمة تكون على عاتق الصحافة والاعتماد على وسائله الإعلامية، وبما لا يخل بتكتم المحاكمات".

وحيث إن النشرة الإخبارية السالفة الذكر قدّمت في مجملها تصريحات اعتبرت المشتبه فيه على أنه هو من قام بالمنسوب إليه، وذلك دون ترك مسافة أو مجال للشك أو الإحتمال، من خلال توظيف عبارات من قبيل ما سلف ذكره، مما يجعل المتعهد قد أخلّ بالتزاماته المتعلقة باحترام قرينة

البراءة، وذلك من خلال إدانة المشتبه فيه بما نُسب إليه وتقديمه كذلك للجمهور، رغم أن القضية لازالت معروضة أمام أنظار القضاء ؛

وحيث قرّر المجلس الأعلى للإتصال السمعي البصري، خلال اجتماعه المنعقد بتاريخ 11 يونيو 2015 توجيه طلب توضيحات للمتعهد بناء على ما تم تسجيله من ملاحظات ؛

وحيث إن الهيئة العليا للاتصال السمعي البصري توصلت بتاريخ 06 يونيو 2015 برسالة شركة "Audiovisuelle Internationale" والتي اعتبرت من خلالها أن النشرة بثت خبرا يعود مصدره إلى ولاية أمن الدار البيضاء، في احترام "للإتصال السمعي البصري" ؛

وحيث تنص المادة 5 من دفتر التحملات على أنه : "الإتصال السمعي البصري يتولى الإشراف على الإذاعة والتلفزيون وتضمن أن الإذاعة والتلفزيون هما من وسائل الإتصال السمعي البصري التي تهدف إلى توفير معلومات ثقافية وتعليمية وترفيهية للجمهور".
وحيث إن الإذاعة والتلفزيون هما من وسائل الإتصال السمعي البصري التي تهدف إلى توفير معلومات ثقافية وتعليمية وترفيهية للجمهور.
وحيث إن الإذاعة والتلفزيون هما من وسائل الإتصال السمعي البصري التي تهدف إلى توفير معلومات ثقافية وتعليمية وترفيهية للجمهور.
وحيث إن الإذاعة والتلفزيون هما من وسائل الإتصال السمعي البصري التي تهدف إلى توفير معلومات ثقافية وتعليمية وترفيهية للجمهور.
وحيث إن الإذاعة والتلفزيون هما من وسائل الإتصال السمعي البصري التي تهدف إلى توفير معلومات ثقافية وتعليمية وترفيهية للجمهور.

وحيث تنص المادة 1.12 من دفتر التحملات على أنه : "الإتصال السمعي البصري يتولى الإشراف على الإذاعة والتلفزيون وتضمن أن الإذاعة والتلفزيون هما من وسائل الإتصال السمعي البصري التي تهدف إلى توفير معلومات ثقافية وتعليمية وترفيهية للجمهور".
وحيث إن الإذاعة والتلفزيون هما من وسائل الإتصال السمعي البصري التي تهدف إلى توفير معلومات ثقافية وتعليمية وترفيهية للجمهور.
وحيث إن الإذاعة والتلفزيون هما من وسائل الإتصال السمعي البصري التي تهدف إلى توفير معلومات ثقافية وتعليمية وترفيهية للجمهور.
وحيث إن الإذاعة والتلفزيون هما من وسائل الإتصال السمعي البصري التي تهدف إلى توفير معلومات ثقافية وتعليمية وترفيهية للجمهور.
وحيث إن الإذاعة والتلفزيون هما من وسائل الإتصال السمعي البصري التي تهدف إلى توفير معلومات ثقافية وتعليمية وترفيهية للجمهور.

1- يصرّح أن شركة " " Audiovisuelle Internationale لم تحترم المقتضيات القانونية والتنظيمية المذكورة أعلاه ؛

2- يوجّه إنذارا لشركة " " Audiovisuelle Internationale ؛

3- يقرّر تبليغ قراره هذا إلى شركة " " Audiovisuelle Internationale ، ونشره بالجريدة الرسمية.

تمّ تداول هذا القرار من طرف المجلس الأعلى للاتصال السمعي البصري خلال جلسته المنعقدة بتاريخ 26 من ذي القعدة 1436 الموافق لـ (10 شتنبر 2015)، بمقر الهيئة العليا للاتصال السمعي البصري بالرباط، بحضور السيدة أمينة لمريني الوهابي، رئيسة، والسيدة والسادة محمد كلاوي، محمد عبد الرحيم، بوشعيب أوعبي، طالع سعود الاطلسي وخديجة الكور، أعضاء.

عن المجلس الأعلى للاتصال السمعي البصري،

الرئيسة

أمينة لمريني الوهابي